

مجلة سطور

يناير 2005

الحدود الأمريكية للعرب

الوطن العربي فى المشروع الإمبراطورى الأمريكى

د. رعوف عباس

- تقطيع أوصال الوطن العربى بالحدود الاستعمارية كان يهدف إلى تفكيك الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تجمع البلاد العربية.
- التفكك العربى هو المناخ المثالى لأمريكا حتى تنفذ مشروعها لوطن عربى جديد!

كان القرن العشرون عصر التحولات الكبرى التى شهدها العالم الحديث، لعل أبرز ملامحها تلك الحروب الكبرى الثلاث التى صاغت المراحل الرئيسية لذلك القرن الفريد فى تاريخ العالم: الحرب العالمية الأولى التى تصارعت فيها القوى الاستعمارية من أجل توسيع نطاق هيمنتها على شعوب آسيا وأفريقيا، بينما ظلت أمريكا اللاتينية مرتعا للنفوذ الأمريكى. وإذا كانت قد انتهت بحسم الصراع لصالح بريطانيا وفرنسا الدولتين العتيدتين فى ميدان الاستعمار على حساب ألمانيا وحلفائها من دول وسط أوروبا والدولة العثمانية، فإن التسويات التى أملاها المنتصرون على المدحورين مهدت للحرب العالمية الثانية التى لعبت فيها الولايات المتحدة الأمريكية دورا حاسما، وأسفرت عن ظهور نظام سياسى جديد، ثنائى القطب تقف فيه الولايات المتحدة الأمريكية على رأس المعسكر الغربى فى مواجهة الإتحاد السوفييتى على رأس ما سمي بالمعسكر الشرقى، لتبدأ مع الخمسينات المرحلة الثالثة التى عرفت بالحرب الباردة التى حال الردع النووى دون تحويلها إلى حرب عالمية ثالثة، ولكن تلك المرحلة حفلت بالحروب الصغيرة التى أدارها الطرفان بالوكالة، ولم تقل ويلاتها - فى البلاد التى كانت مسرحا لها- عن ويلات الحربين العالميتين الأولى والثانية، وجاء السقوط المدوى للإتحاد السوفييتى وانفراط عقد الكتلة التى قادها ليسدل الستار على ذلك القرن الصاخب، ويمهد الطريق لنظام عالمى جديد رسمت إطاره الولايات المتحدة وتسعى لحرش الشعوب داخله. ولم يكن الوطن العربى بعيدا عن تراشق المتحاربين فى ذلك القرن الخطير، كما لم يكن خارج قائمة مناطق الصراع التى تسعى الأطراف المتصارعة للظفر بها، بل كانت بعض بلاده ميدانا لتلك الصراعات فى الحربين العالميتين، وكان الوطن العربى كله موضوعا للصراع

في الحرب الباردة، ثم أصبح يحتل موقعا هاما في مخططات المشروع الإمبراطوري الأمريكي الذي يسعى لتحديد إطار القرن الحادي والعشرين.

كان الوطن العربي - باستثناء المغرب الأقصى - تابعا للدولة العثمانية منذ أوائل القرن السادس عشر، وهي آخر الدول الإسلامية الكبرى متعددة الاعراق، تضم تحت مظلة الثقافة الإسلامية العديد من الثقافات المحلية، تزامت أطرافها من شمال البحر الأسود وشرق أوروبا شمالا إلى البحر العربي والصحراء الكبرى جنوبا، ومن العراق والخليج شرقا إلى الجزائر غربا. ولما كان عمادها القوة العسكرية، فإن ضعف قوتها في الربع الأخير من القرن السابع عشر أدى إلى تحول بعض ولايتها إلى كيانات شبه مستقلة حيناً، وإلى تآكل بعضها حيناً آخر لصالح القوى الأوروبية المعادية، ولعبت عوامل كثيرة دورها في نصب فخاخ الاستعمار حول الولايات العربية على وجه الخصوص حتى انتهى الأمر بفرض الهيمنة الاستعمارية على الجزائر (1830) ثم تونس (1881) ومصر (1882) وليبيا (1911). وفي الشرق العربي كانت الهيمنة البريطانية على الخليج (1820)، و عدن (1839) وانتشار المصالح الأوروبية في بلاد الشام والعراق تحت مظلة الامتيازات الأجنبية، وإعراق الدولة في الديوان حتى قيام الحرب الأولى، فتمت صفقة توزيع الشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا في إطار ما عرض باتفاقية سايكس بيكو (1916).

هذا التقطيع المتواصل للوطن العربي إلى كيانات منفصلة عن بعضها البعض تحتلها فرنسا (كما في الجزائر وتونس) وإيطاليا (كما في ليبيا) وبريطانيا (كما في مصر) كان يهدف إلى تفكيك الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي جمعت تلك البلاد قرونا طويلة من الزمان. ولعل من الملاحظ أن الاستعمار الفرنسي الذي جمع تحت نيره بلاد المغرب العربي كلها (باستثناء ليبيا) لم يجعل من المغرب وحده إدارية واحدة أو كيانا واحدا بل حرص على إبقاء البلاد الثلاثة منفصلة عن بعضها البعض رغم ما بينها من عناصر التكامل الاقتصادي وما يسودها من هياكل اجتماعية وثقافية واحدة، وهو ما تمت مراعاته عند رسم خريطة المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى، فقطعت أوصال الشام إلى دويلات، وأصبحت فلسطين وطنا قوميا موعودا للصهاينة، واحتفظ العراق بوحدته الترابية لأن مصالح بريطانيا الاقتصادية والإستراتيجية كانت تتطلب ذلك، على حين أبقى على الخليج مقسما إلى إمارات صغيرة وكذلك جنوب الجزيرة العربية، وكان الاستثناء الوحيد تهيئة الفرصة لعبد العزيز بن سعود لتوحيد ما بقي من الجزيرة العربية تحت حكمه لأن في ذلك خدمة للمصالح الإستراتيجية البريطانية أيضا.

وإذا ألقينا نظرة على توزيع العروش في المشرق العربي نجد الهاشميين قد تربعوا على عرش العراق والأردن، ووازنهم على الجانب الآخر أسرة محمد علي في مصر وآل سعود في الجزيرة العربية، وجاء التلاعب بحطام الفكرة العربية الداعية إلى إقامة دولة عربية واحدة تضم بلاد المشرق العربي (باستثناء مصر). جاء ذلك التلاعب في صورة اطروحات مشروع الهلال الخصيب أو مشروع سوريا الكبرى في

إطار سعى الهاشميين لتوسيع نطاق ملكهم، ولم يحل دون نجاح أى من المشروعين سوى تباين المصالح بين بريطانيا وفرنسا، ثم الضغوط الصهيونية التي كانت تدرك خطورة قيام دولة عربية واحدة.

وجاء قيام "جامعة الدول العربية" عند ختام الحرب العالمية الثانية لتلعب دور مكتب الاتصال الذي تتعامل معه بريطانيا وأمريكا للتنسيق بين الدول الأعضاء بدلا من التعامل معهم كفرادى وهي تدرك تماما ما توفره لعبة التوازنات بين الأنظمة العربية من ضمانات لتحقيق أهداف الغرب الإقليمية فى المشرق العربى.

ورغم ما شهدته حقبة الخمسينات من القرن الماضى من علو مد التيار القومى العربى وتجربة الوحدة المصرية السورية التي قبرت فى المهدي، فإن المصالح "القطرية" ذات النزعات شبه القبلية، والتي تحلقت حولها جماعات المصالح المحلية كرسد التجزئة التي صنعها الاستعمار ودعمتها، وحوصلت تلك الكيانات السياسية، وأضفت عليها أو اصطنعت لها ملامح خاصة غدتها وسائل الإعلام المختلفة، وعبرت عنها مواقفها المتباينة فى إطار مجالات العمل العربى المشترك تحت ظلال جامعة الدول العربية، كما عبر عنها غياب الإرادة العربية، وغلبة الذاتية على مواقف الزمر الحاكمة صانعة القرار فى البلاد العربية جميعا بلا استثناء، فأصبحنا نرى أجهزة الإعلام العربية "اللغة" تنقل أخبار ما يدور فى الجزائر أو فلسطين أو العراق، وكأنها أحداث تدور فى كوكب آخر، وتتخير من العبارات والمصطلحات ما لا يثير رغبة الولايات المتحدة الأمريكية أو يجرح مشاعرها فأصبحنا نسمع عن الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى بدلا من القضية الفلسطينية التي كانت منذ سنوات جوهر الصراع فى الشرق الأوسط كما نسمع عن "الإرهاب" و"العنف" و"العمليات الانتحارية" بدلا من "المقاومة"..... إلخ.

وبقاء العقد العربى منفردا على هذا النحو يخلق ظروفًا موضوعية مناسبة تماما للإمبريالية الأمريكية حتى تنفذ مشروعها لرسم خريطة جديدة للوطن العربى فى القرن الحادى والعشرين فهى لن تجد ظروفًا أكثر ملاءمة لذلك، طالما غاب الوعى العربى بأبعاد ذلك المشروع، وبمكونات الخريطة الجديدة وغابت الإرادة العربية لمواجهة تلك المخططات.

ونفتتت الكيانات العربية القائمة الآن إلى دويلات صغيرة على أسس طائفية مخطط صهيونى قديم يهدف إلى القضاء على أية محاولة لإقامة قوة إقليمية عربية فى المشرق العربى، امتدادا للإستراتيجية الاستعمارية القديمة التي طبقت ضد المحاولة التي شهدها النصف الأول من القرن التاسع عشر على يد محمد على باشا وتلك التي شهدها العقد الأول من النصف الثانى للقرن العشرين على يد ثورة يوليو وجمال عبد الناصر، وتحويل الكيانات الحالية إلى كيانات طائفية يجعل الحلم الصهيونى بالتوسع من الفرات إلى النيل سهل المنال، إذ لم يكن من الممكن تحقيقه بقوة السلاح فمن الممكن أن يتحقق بالهيمنة الاقتصادية التي تركز على ما يوفره ألفتتت الاقليمى من مزايا إستراتيجية لكيان يمتلك وحدة أسلحة

الدمار الشامل، حاول الكيان الصهيوني أن يقدم تجربة لذلك المشروع في لبنان، بعد ما حمى ظهره اتفاق السلام مع السادات الذي أخرج مصر من حلبة الصراع العربي - الصهيوني وأنهى الدور الإقليمي لمصر، ولكن تجربة لبنان أثبتت للكيان الصهيوني استحالة تحقيق الأمل المنشود بتحويل المنطقة إلى "كانتونات" استنادا إلى القوة العسكرية وطابور العملاء، وأن تحقيق ذلك الأمل يتطلب أن تتبنى خطة التجزئة القوة العظمى الوحيدة في العالم التي أصبح تغيير دورها من المساندة إلى التبنى الكامل للمشروع الصهيوني، ومن موقع "الحليف" الإستراتيجي إلى موقع "المنفذ".

وهكذا لعبت الصهيونية دورا فعالا في إقناع "المحافظين الجدد" -الذين انتشروا في مراكز صنع القرار بأمريكا- بالدور المركزي للشرق الأوسط في المشروع الإمبراطوري الأمريكي، بدأ ذلك عشية سقوط الإتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالساحة الدولية في عهد بوش الأب، وأثمر في عهد بوش الابن. فانتشر الخبراء الصهاينة في المراكز الحساسة في الإدارة الأمريكية من البيت الأبيض إلى البنجابون (وزارة الدفاع) إلى المخابرات المركزية، إلى مواقع المستشارين لأعضاء الكونجرس من النواب والشيوخ، إضافة إلى قلاع الإعلام الصهيوني المقروءة والمسموعة والمرئية، ومراكز بحوث الشرق الأوسط التي أمطرت مراكز صنع القرار في الإدارة الأمريكية بالدراسات التي تهدف إلى توجيه القرار الأمريكي الوجهة المطلوبة، يدخل في إطار تلك الدراسات ما تعلق بالإسلام والثقافة الإسلامية من حيث تصوير تلك الثقافة بالتخلف الذي يضرب بجذوره في أعماق أسس هذه الثقافة التي ترفض الآخر، ولا تقبل التعايش مع الثقافات الأخرى إلا إذا تحول أهلها إلى الإسلام، والتي يعود عداؤها للغرب إلى اختلافه عنها في الدين والثقافة، ومن ثم أصبحت خطرا يهدد الحضارة العالمية بالدمار من خلال رعايتها وتفريخها للإرهابيين، فهي أشبه ما تكون بثقب الأوزون هي "ثقب العولمة" التي يجب رتقه بالهيمنة على تلك البلاد وإدماجها في العولمة. ومن ثم أطروحات "تنقية" الثقافة الإسلامية من كل معوقات هذا "الإدماج" بدءا من مكونات العقيدة ذاتها، والخطاب الديني إلى الهياكل الاقتصادية والسياسية. وتبنت الإدارة الأمريكية تلك الأطروحات وجعلت منها الأساس الذي تقوم عليه سياسة بناء "الإمبراطورية" الأمريكية في القرن الحالى.

ونقطة الارتكاز لتنفيذ هذه السياسة في الوطن العربي تجزئة مجزأ وتفتيت المفتت إلى كيانات طائفية تتمتع بالحكم الذاتي (كمرحلة أولى) ثم يلي ذلك الاستقلال، نشهد ذلك بوضوح في العراق المحتل الذي يصاغ نظامه السياسى الجديد على أساس المحاصصة الطائفية كخطوة واسعة نحو الحكم الذاتى ثم التجزئة، كما نشهده في السودان الذى يدفع دفعا نحو التقسيم إلى دولة جنوبية وأخرى شرقية وثالثة غربية (دارفور) ورابعة شمالية مخطط لها أن تشمل النوبة المصرية والسودانية معا فى كيان واحد، وتجزئة السعودية إلى دولة حجازية وأخرى شيعية فى المنطقة الشرقية، وثالثة نجدية بين الدولتين، وهناك مخططات أخرى لتقسيم سوريا ولم يسلم المغرب العربى من الترشيح للتجزئة على أسس أثنىة وطائفية.

ومما يفسح المجال أمام تلك السياسة الإمبريالية الصهيونية - أمريكية وجود نظم عربية تفتقر إلى الشرعية تحتم على شعوبها منذ عقود من السنين، وتتصور أن إبداء "حسن النوايا" تجاه أمريكا يضمن لها البقاء فى سدة الحكم إلى يوم يبعثون، ففتطوع بإبداء تسليمها المعلن أو الضمنى بترك الساحة خالية أمام المشروع الصهيونى الأمريكى بتأييد ما يجرى فى العراق والسودان والقبول بمشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا الذى تركز فيه الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية على إعادة ترتيب، بل وتشكيل الهياكل الاقتصادية والثقافية فى الإقليم على أسس بالغة الخطورة، لعل أبرزها :

1- تفكيك "الدولة الوطنية" بما يترتب على ذلك من مسخ للهوية الوطنية عن طريق إعادة صياغة الثقافة.

2- إزالة كل "القيود الوطنية" القانونية التى تعوق حركة الاستثمار ورأس المال، وتحول دون قيام مشروعات مشتركة بين الكيان الصهيونى ودول المنطقة بما يحقق إقامة سوق مالية مركزية قلبها إسرائيل وأطرافها بلاد المنطقة.

3- إجراء تغييرات للهياكل السياسية القائمة بدعوى الإصلاح تتيح الفرصة للمكونات الطائفية والإثنية بتلك البلاد للتعبير عن مصالحها.

4- قيام منظمة إقليمية تضم بلاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تقتصر على البلاد العربية وحدها، ولكن تشمل تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان، قلبها النابض الكيان الصهيونى، وذلك للتنسيق بين مختلف مكونات الإقليم.

ومن اللافت للنظر أن الأنظمة الحاكمة فى الوطن العربى استجابت - بدرجات متفاوتة- لمعظم هذه البنود، فبدأ بعضها (إن لم يكن معظمها) مراجعة نظمها التعليمية بما يخدم الهدف الأول، وأجمعت على المضى قدما فى تنفيذ الهدف الثانى بهمة ونشاط دون اعتبار لمخاطر الإضرار بالاقتصاد الوطنى، طالما كان فى ذلك ما يخدم مصالح النخبة الحاكمة والرأسمالية الطفيلية المستندة إليها. على حين تشترك جميعا فى مقاومة المطلب الثالث لتظل ممسكة بزمام السلطة، جاثمة على صدور شعوبها، واكتفت بعقد المؤتمرات وإطلاق البيانات من مختلف العواصم التى تشبه الصواريخ التى تطلق فى الاحتفالات، تضىء السماء بأشكالها وألوانها الباهرة للحظات ثم تنطفىء، ولا يبقى منها إلا سحب الدخان، وحرصت النظم الحاكمة أن تقبل بفكرة المنظمة الإقليمية من حيث المبدأ.

وهكذا يبدو المشهد السياسى (الرسمى) فى الوطن العربى فى حالة تقبل شبه كامل للمشروع الصهيونى - أمريكى، بل يتطوع البعض (أحيانا) للعب دور "مندوب المبيعات" الذى يسعى لتسويق السلعة، وجرت

أقلام كتاب السلطة هنا وهناك تندرنا بأن "الطوفان" قادم ولا عاصم اليوم منه إلا القفز فى سفينة "سام بن صهيون!..

فهل نحن فى الطريق إلى أن نقضى غرقا إذا لم نقبل النجاة بأنفسنا بقبول موقعنا فى تلك السفينة؟ وهل حقا ضاعت كل الفرص للبحث عن أطواق نجاة تغينا عنها؟

فلتكن لنا فى تجربة أمريكا اللاتينية أسوة حسنة، فقد بدأ المشروع الإمبراطورى الأمريكى بهم، وأسقط نظاما وطنيا وأقام نظاما عميلة محلها، ومول وأدار سلسلة من الحروب الأهلية، ولكن الإرادة "الوطنية" فى بوليفيا وفنزويلا والأرجنتين أثبتت أن باستطاعة الدولة الوطنية أن تصمد لو أتيح للجماهير أن تفرض السياسات التى تخدم مصالحها الوطنية.

ولتكن لنا فى تجارب الصين والهند وماليزيا أسوة حسنة أيضا، هذه كلها بلاد نجحت فى الحفاظ على كيانها الوطنى بدرجات متفاوتة من النجاح، كما حافظت على ثقافتها الوطنية، وعلى مشاركتها فى الاقتصاد المعولم دون أن تضحي باقتصادها الوطنى. لقد أثبتت هذه التجارب أن طوق النجاة هو الإرادة الوطنية.

والإرادة الوطنية تتبع من الجماهير، من الشعوب، ولا تصدر بها قرارات سلطوية من أنظمة منتهية الصلاحية، ونقطة البدء هى الحركة السياسية الجماهيرية التى يجب أن تسمع صوت المصالح الوطنية من خلال توعية الجماهير بخطورة المنزلق الذى تساق إليه المنطقة على كيانها الوطنى ومصالحها الوطنية، ولا يتحقق هذا إلا بالنضال من أجل إصلاح سياسى حقيقى وتنظيم المقاومة المدنية ضد المشروع الصهيونى - أمريكى وحشد الجماهير وراءها حفاظا على وجودنا، ولا يجب أن نقف موقف المتفرج مما يدور على أراضينا من مخططات التجزئة والتفتيت وإلا كتبت علينا الذلة والمسكنة، وتحولنا إلى شظايا تداس بالأقدام.